

A Call to

# Defend Democracy

10 Priorities for the EU



## دفاعاً عن الديمقراطية: دعوة الاتحاد الأوروبي لاعتماد عشرة أولويات

سيشارك الناخبون الأوروبيون الذين يمثلون حوالي 450 مليون مواطن أوروبي في انتخابات البرلمان الأوروبي في الفترة الممتدة من 6 إلى 9 حزيران/يونيو 2014. ستعيد هذه الانتخابات التأكيد مرة أخرى على التزام الاتحاد الأوروبي الأساسي بقيم الديمقراطية وعلى دوره القيادي والحيوي في تحقيق التقدم الديمقراطي في عالم يزداد استبداداً.

تواجه الديمقراطية اليوم سلّة من التحديات الخطيرة على الصعيد العالمي وكذلك داخل حدود الاتحاد الأوروبي نفسه. كما تتحمل مؤسسات الاتحاد مسؤولية تاريخية في هذه المرحلة الحرجة، بصفتها الوصية على المشروع المتعدد الجنسيات الأنجح على الإطلاق والذي يهدف إلى دعم قيم الديمقراطية.

وهنا، ندعو، نحن قادة من مختلف الدول ومجالات الحياة، القيادة المقبلة للاتحاد الأوروبي إلى النظر في هذه الأولويات العشرة لوضع الديمقراطية، في الداخل والخارج، في مقدّمة برامج السياسات العامة للاتحاد طوال فترة ولايتها وما بعدها.

### الديمقراطية في خطر

تكثر الأدلة التي تشير إلى أن الديمقراطية، كشكل من أشكال الحكم، هي الخيار الأفضل بالنسبة لمعظم سكان العالم وإلى حد بعيد، باعتبارها الضامن الأجدى للتنمية البشرية ولمجال مدني تعددي نابض بالحياة. ومع ذلك، أدى كل من تتنامي عدم المساواة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفساد والاستقطاب والتضليل والاضطرابات الحادة التي تسببت بها أزمة المناخ والتكنولوجيات الرقمية المعطلة للنظم القائمة إلى تآكل الرضا عن المؤسسات الديمقراطية في العديد من الدول. وقد تزامن ذلك مع تحولات جيوسياسية كبيرة تعاضل في ظلّها بشكل ملحوظ نفوذ بعض الأنظمة الاستبدادية وجسارتها وكذلك التنسيق بينها.

وقد ترافق تآكل الديمقراطية على الصعيد العالمي مع تصاعد النزاعات العالمية، الأمر الذي أدى إلى تكثيف تدفقات الهجرة ونقص في الطاقة وتعطيل التجارة، كما فرض توظيف استثمارات كبيرة في مجال الدفاع لسنوات طويلة المقبلة. فبات بذلك تراجع الديمقراطية عالمياً خطراً داهماً على الأمن بالنسبة لمعظم دول العالم — وبالتأكيد بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وقد أوجدت هذه التحديات مجتمعةً خطراً حقيقياً يتمثل في أن تشهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض شركائه الرئيسيين صعود جهات سياسية مناهضة للديمقراطية خلال هذا العام الانتخابي. فقد اختبرت بعض دول الاتحاد الأوروبي هذا الصعود بالفعل، مع التراجع المستمر للمبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي وللحقوق الأساسية وسيادة القانون منذ عدة سنوات. لا تقوّض هذه الضغوطات القيم الديمقراطية التي بُني عليها الاتحاد الأوروبي فحسب، بل تنسف أيضاً موثوقية جهوده الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في العالم.

### الاتحاد الأوروبي كرائد للديمقراطية

برز الاتحاد الأوروبي كرائد عالمي في مجال دعم الديمقراطية. فساهمت سياساته الخارجية على مرّ العقود في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في القارات جميعها. واليوم، يُعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الداعمين الأكبر للديمقراطية على مستوى العالم. فعلى الرغم من التحديات الداخلية التي يواجهها الاتحاد في مجال سيادة القانون، يستمر المواطنون في كافة دول العالم في النظر إلى الاتحاد الأوروبي على اعتباره جهة فاعلة لا غنى عنها في الدفاع عن القيم الديمقراطية العالمية، ومنها حقوق الإنسان والحوكمة الخاضعة للمساءلة. كما أن دور الاتحاد الأوروبي، كجهة تحدد المعايير العالمية في المجالات الجديدة للديمقراطية كحماية البيانات والتحول الرقمي وإدارة المنصات الرقمية وحوكمة التكنولوجيا (مثل الذكاء الاصطناعي)، قد عزز من قدرته على دعم المواطنين في محاربة الاستبداد. وقد أظهر الاتحاد الأوروبي قابليّة جديرة بالثناء لاختبار الابتكارات الديمقراطية بهدف تعزيز جسور التواصل بين مؤسساته والمواطنين الأوروبيين، وتشجيع المواطنين على المشاركة في صنع السياسات في الدول الأعضاء.

A Call to

# Defend Democracy

10 Priorities for the EU



## دعوة لإبلاء الأولوية للديمقراطية

إن كفاءة وجود ديمقراطيات قوية في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي أمر أساسي للتصدي للتحديات، ومنها صعود التطرف والتدخل في الانتخابات وانتشار المعلومات المضللة والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون. يؤكد الحفاظ على الديمقراطية في الداخل، علاوة على ذلك، على شرعية الاتحاد الأوروبي في الخارج. في ما يلي الأولويات التي نقترحها لتحقيق مزيد من التقدم في مجال الديمقراطية وسيادة القانون داخل الاتحاد الأوروبي:

1. اعتماد الديمقراطية كبرنامج عمل طموح في برامج الصناديق الإقليمية والسياسة الزراعية وصناديق التعافي التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي يدفع بها جميعها اتحاداً أكثر ديمقراطية .
2. زيادة أدوات عمل الاتحاد الأوروبي بهدف دعم سيادة القانون داخل حدوده، واستخدامها بشكل متواصل وشفاف وفي حماية كاملة للمصالح المالية للاتحاد الأوروبي، مع مواصلة الجهود الآيلة إلى إعادة بناء جسور الترابط بين المواطنين والديمقراطية.
3. الحفاظ على الجهود التي تبذلها المفوضية الأوروبية وتعزيزها في مكافحة التضليل الإعلامي وترسيخ حرية الإعلام والتعددية الإعلامية، وذلك من خلال دعم الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنظيم دور المال في السياسة.
4. وضع الاعتبارات الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في صميم عملية تنظيم استخدام التقنيات الرقمية الجديدة والناشئة وتطبيقها، وتسهيل وصول الخبراء إلى البيانات لأغراض الرصد.
5. زيادة الدعم المقدم إلى المؤسسات الديمقراطية النيابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والوسائل الإعلامية المستقلة ودعم مشاركة المواطنين داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، بما في ذلك من خلال آليات الإبلاغ عن القيود غير القانونية المفروضة عليهم، وثني الدول الأعضاء عن التشريع والأنشطة التي تقوّض المجال المدني والحقوق الأساسية.
6. اسناد مسؤولية دعم الديمقراطية إلى أحد مفوضي الاتحاد الأوروبي، على أن يتمتع بالشخصية والسجل الديمقراطي الآزمين ويملك الموارد الكافية للاضطلاع بهذه المهمة الحاسمة بفعالية.

وعلى الصعيد الخارجي، نتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يبدي تمسكاً بالقيم التي بُني عليها في مواجهة الضغوط الأمنية وتلك المتعلقة بالهجرة والطاقة والتجارة. كما نتوقع منه أن يضع الديمقراطية في صلب هذه الأجدات وأن يعترف بالحماية الأكبر التي ستحتضن بها مصالحه بوجود عالم أكثر ديمقراطية. ولذلك ندعو الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد الأولويات التالية:

7. تعميم الديمقراطية في أجداته التجارية والاستثمارية، كبرنامج البنى التحتية الرائد في إطار استراتيجية "البوابة العالمية" بشكل قابل للقياس ويساعد في إظهار قدرة الديمقراطية على تحقيق تطلعات المواطنين الخاصة بالرفاهية.
8. إعطاء الأولوية لضمان نزاهة الانتخابات في العالم، بما في ذلك من خلال تجديد مبادئه التوجيهية بشأن دعم العملية الانتخابية وتعزيز مراقبته للانتخابات.
9. وضع الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية على رأس اهتماماته في سعيه الحالي للتوسع ("الأساسيات أولاً")، باعتبار ذلك الآلية الوحيدة والأكثر فعالية وثباتاً لتسريع محادثات الانضمام إليه، بالإضافة إلى المساهمة في نقاش قائم على الحقائق بشأن التوسع.
10. تخصيص المزيد من الموارد للبرامج والموظفين العاملين في مجال الديمقراطية والحيز المدني، سواء في دول الجوار المباشر للاتحاد أو في العالم، وذلك لأسباب مبدئية ولأن تعزيز الديمقراطية في العالم من شأنه أن يخدم المصالح الأوسع للاتحاد في مجالات الأمن والتجارة والهجرة .

ندعو القيادات المقبلة للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية من خلال اقتراح هذه الأولويات العشرة إلى اغتنام الفرصة التي توفرها هذه الانتخابات للدفاع عن الديمقراطية ودعمها باعتبارها السمة التي تميز وجود الاتحاد الأوروبي. إن تطبيق هذه

A Call to

# Defend Democracy

10 Priorities for the EU



القيم الأساسية هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للاتحاد الأوروبي بالمحافظة على مصداقيته بوصفه المدافع الأول عن الديمقراطية في العالم.